

## المبحث الرابع

### موقف الصحابة من رواية الإسرائيليات

رواية الصحابة رضي الله عنهم عن أهل الكتاب قليل جداً مقارنةً برواية التابعين وأتباعهم، وروايتهم رضي الله عنهم كانت في الأخبار والقصاص ونحوها، لا في العقائد والأحكام، وهم في ذلك من أعلم الناس بتمييز عت أخبارهم من سمينها<sup>(١)</sup>.

مثلهم في ذلك «كمثل رجلٍ أمينٍ، أراد أن يُطْلِعَكَ على كتابٍ مؤلَّفٍ بغير لسانك، فترجمه إلى لغة تفهمها، ليعرف ما فيه إن صدقاً، وإن كذباً، والصدق أو الكذب حينئذٍ يُضاف إلى الكتاب، لا إلى الناقل، فليس أمثال ابن مسعود، وابن عباس وأبي هريرة، وابن عمرو، بالقاصرين عن تمييز الخبيث من الطيب، حتَّى يُقالَ أنَّ نقلها إليهم يُشَوِّش على أفكارهم وعقائدهم»<sup>(٢)</sup>.

وما روي عن بعضهم ممَّا قد يفهم منه التَّكْيِيرُ على الرواية عن أهل الكتاب مُطلقاً: فإنَّما ألا يكون ثابتاً عنهم من جهة الإسناد<sup>(٣)</sup>، أو يُحْمَلُ نهيهم على مَنْ

---

(١) انظر بحثاً للمجستير في جامعة أم القرى لـ (نور بنت محمد باصم) بعنوان: «موقف الصحابة من رواية الإسرائيليات في التفسير»، خلصت فيه الباحثة إلى هذه النتيجة من خلال دراسة نماذج من مرويات أكثر من عشرين صحابياً للإسرائيليات.

(٢) «الحديث والمحدثون» لمحمد أبو زهو (ص/١٨٦).

(٣) كالأثر الذي يروى عن عائشة رضي الله عنها. في امتناعها عن قبول هدية ظنَّتها من عبد الله بن عمرو رضي الله عنه بدعوى أنه يتبع الكتب الأولى، وهي رواية ساقطة الإسناد، فلا تثبت عنها، وقد أخرجها أبو القاسم الكمي البلخي (ت ٣١٩هـ) في «قبول الأخبار» (١/١٩٣)، وكان داعية إلى الاعتزال، شديد الخطأ من =

يُكْثِرُ مِنْ ذَلِكَ، فَيُخَافُ الْخَلَطَ عَنْهُ، أَوِ الْعَلَطَ مِنْهُ<sup>(١)</sup>؛ أَوْ عَلَى مَنْ يَسْتَهْدِي بِمَا عَنْدهُمْ، أَوْ يُكْثِرُ الرَّجُوعَ إِلَيْهِمْ، أَوْ يُصَدِّقُهُمْ فِيمَا يَقُولُونَ<sup>(٢)</sup>، أَوْ عَلَى مَنْ يُخَافُ أَنْ تَعْلَقَ فِي نَفْسِهِ شُبُهَةٌ مِنْ أَبَاطِيلِهِمْ لَعَدَمِ رُسُوحِهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>

فَخَوْفًا مِنْ وَقُوعِ بَعْضِ هَذِهِ الْمَفَاسِدِ، شَدَّدَ عَمْرٌ رضي الله عنه عَلَى كَعْبِ الْأَحْبَارِ فِي نَهْيِهِ لَهُ عَنِ الرَّوَايَةِ عَنْ صُحُفِ أَهْلِ الْكِتَابِ -مَعَ صَدَقِهِ عَنْده- بِقَوْلِهِ: «لَتَتَرُكَنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْأَوَّلِ، أَوْ لِأَلْحَقَنَّكَ بِأَرْضِ الْقِرْدَةِ!»<sup>(٤)</sup>.

يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ: «هَذَا مَحْمُولٌ مِنْ عَمْرٍ رضي الله عنه عَلَى أَنَّهُ خَشِيَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَضَعُهَا النَّاسُ عَلَى غَيْرِ مَوَاضِعِهَا»<sup>(٥)</sup>.

---

= أَهْلُ السُّنَّةِ، لَهُ كِتَابُ «الظُّلَمِ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ» اشْتَمَلَ عَلَى الْغَضِّ مِنْ أَكَابِرِهِمْ، وَتَتَّبَعَ مِثَالَهُمْ، سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ عَنْ صَحَّةِ أَمِّ لَا، وَسِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ قَادِحًا أَمْ غَيْرَ قَادِحٍ، وَقَدْ كَانَ جَعْفَرُ الْمُسْتَفْغَرِيِّ لَا يَسْتَجِيزُ الرَّوَايَةَ عَنْهُ، انْظُرْ «تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ (٣٥٥/٧)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حِجْرٍ (٤٢٩/٤).

(١) وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ تَهْدِيدُ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لِكَعْبِ الْأَحْبَارِ فِي قَوْلِهِ: «لَتَتَرُكَنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْأَوَّلِ، أَوْ لِأَلْحَقَنَّكَ بِأَرْضِ الْقِرْدَةِ»، يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (٣٧١/١١): «وَهَذَا مَحْمُولٌ مِنْ عَمْرِ عَلَى أَنَّهُ خَشِيَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَضَعُهَا النَّاسُ عَلَى غَيْرِ مَوَاضِعِهَا، وَأَنَّهُمْ يَتَّكِلُونَ عَلَى مَا فِيهَا مِنْ أَحَادِيثِ الرُّخَصِ، أَوْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَكْثَرَ مِنَ الْحَدِيثِ رُبَّمَا وَقَعَ فِي أَحَادِيثِهِ بَعْضُ الْخَلَطِ أَوْ الْخَطَا فَيَحْمِلُهَا النَّاسُ عَنْهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ».

(٢) «شَرْحُ مَقْدَمَةِ فِي أَصُولِ التَّفْسِيرِ» لِمُسَاعَدِ الطَّيَّارِ (ص/١٥٥-١٥٦).

(٣) انْظُرْ «فَتْحَ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حِجْرٍ (٣٧٤/١١)، وَ«الْحَدِيثَ وَالْمَحْدُوثُونَ» لِمُحَمَّدِ أَبِي زُهَوٍ (ص/١٩٠)، وَ«الْمَقْدَمَاتُ الْأَسَاسِيَّاتُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ» لِعَبْدِ اللَّهِ الْجَلِيلِ (ص/٣٤٦).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (ص/٥٤٤)، وَعَنْهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقٍ» (١٧٢/٥٠).

(٥) «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (٣٧١/١١).